العرب
الخميس 2021/09/23
السنة 44 العدد 12188

الاتهامات بتسييس تحقيقات انفجار مرفأ بيروت تطال ميشال عون مجددا

نهاد المشنوق: طارق بيطار يأتمر من المستشار الرئاسي سليم جريصاتي

احتماء بالمرجعية في المواجهة السياسية

مع كل خطوة يتخذها قاضي التحقيق في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطار للسير قدما في الملف، تستعر المواجهة بينه وبين الطبقة السياسية على خلفية استدعاءات بحق نواب ووزراء سابقين يرون في ملف التفجير تسييسا لا يمكن القبول به بل تجب مواجهته.

بيروت – لا يزال ملف التحقيق في قضية انفجار مرفأ بيروت يراوح مكانه منذ أكثر من عام على الحادثة المروعة، وسط اتهامات بتسييس الملف طالت رئيس الجمهورية ميشال عون ومن خلفه فريقه السياسي (التيار الوطني الحر).

نجيب ميقاتي

كيف يمكن اعتماد الانتقائية في ملاحقة المتهمين

ويؤكد مراقبون أن عون أبدى استعداده بالفعل للمثول بصفته أمام المحقّق العدلي لكونه محميّاً ببعض الموادّ الدستورية، لكنه رفض في نفس الوقت رفع الحصانة عن المدير العام لأمن الدولة اللواء أنطوان صليبا المحسوب عليه، فعرقل بالتالي استدعاءه أو الادّعاء عليه.

وتقول أحزاب سياسية لبنانية إن التحقيق العدلي في انفجار مرفأ بيروت يدار في قصر بعبدا، فيما ينفي عون التدخل في المسار القضائي للتحقيق بل على العكس من ذلك فهو ملتزم بالإسراع في الوصول إلى تحديد المتهمين ومحاسبتهم.

ولمّح النائب بالبرلمان ووزير الداخلية الأسبق نهاد المشنوق، بعد اجتماع مطوّل مع مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبداللطيف دريان، إلى أنّ المحقق العدلي في قضية تفجير مرفأ بيروت القاضي طارق بيطار يأتمر من المستشار الرئاسي سليم جريصاتي.

وذكر المشنوق بتهديد جريصاتي له قبل عامين بأنّه "سيدفع الثمن غالياً"، بسبب تصدّيه لكلام النائب جبران باسيل من البقاع، حيث هاجم "السنيّة السياسية" وقال إنّه يعمل على إبقائها ووراثتها.

وكان بيطار قد طلب في الثاني من يوليو الماضي رفع الحصانة النيابية عن وزير المالية السابق النائب علي حسن خليل، ووزير الأشغال الأسبق النائب غازي زعيتر ووزير الداخلية الأسبق النائب نهاد المشنوق تمهيدا للادعاء عليهم وملاحقتهم في القضية التي طلب فيها أيضا المحقق العدلي استجواب رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب كمدعى عليه (متهم) في القضية، بالإضافة إلى عدد من كبار المسؤولين السابقين والحاليين وقادة عسكريين وأمنيين وقضاة.

وعزا المشنوق ارتيابه من تنفيذ بيطار أجندة سياسية بعيداً عن الدستور والقانون والمنطق إلى مسارعة الأخير بعد تشكيل الحكومة الجديدة إلى استدعاء الوزراء السابقين متجاهلا استدعاء المدير العام لأمن الدولة اللواء أنطوان صليبا المحسوب على ميشال عون.

وتلتقي اتهامات المشنوق مع تصريحات لرؤساء حكومات سابقين أشاروا فيها إلى وجود شبهات سياسية وراء استدعاء رئيس الحكومة المستقيلة حسان دياب للمثول أمام قاضي التحقيق كمتهم في قضية انفجار المرفأ.

وقال رؤساء الحكومات وهم نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة وسعد الحريري وتمام سلام "هذه سابقة خطيرة بكل الأبعاد السياسية والوطنية والدستورية، وتنال من موقع رئاسة الحكومة دون سواها من المواقع العليا في الدولة اللبنانية"، في إشارة مباشرة إلى رئاسة الجمهورية والتي يطالب تيار المستقبل الذي ينتمي إليه المشنوق باستجواب عون نفسه في القضية. وحذروا من أن هذا الإجراء محفوف بالشبهات السياسية، لأنه يتقاطع مع محاولات لم تتوقف من سنوات للانقلاب على اتفاق الطائف وكسر هيبة رئاسة الحكومة وتطويق مكانتها في النظام السياسي.

وبالعودة إلى مُجريات التحقيق، يتبيّن جليّاً أنّ سبب مُلاحقة دياب يعود إلى كونه تبلّغ بوجود موادّ مُتفجّرة في مرفأ بيروت من قبل المديرية العامة لأمن الدولة قبل نحو أسبوعين من تاريخ الانفجار، ولم يتصرّف، لكن يبقى السؤال مطروحا أيضا "ألَمْ يتم تبليغ رئيس الجمهورية من جهاز أمن الدولة بوجود المواد المتفجرة قبل نحو أسبوعين من تاريخ الكارثة؟".

ويقول مراقبون إنه كان بإمكان رئيس الدولة وَفْوْرَ علمه دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد بشكل طارئ، وكذلك المجلس الأعلى للدفاع لاتّخاذ ما يَلزَم من تدابير وإجراءات، لكن ذلك لم يحصل.

وكان ميقاتي قال في بيان عقب اتهام دياب إن "العدالة لا تستقيم بمكيالين، وحق ذوي ضحايا تفجير المرفأ معرفة الحقيقة ومحاسبة الضالعين في الجريمة".

وتساءل ميقاتي "كيف يمكن اعتماد الانتقائية في الملاحقة وإغفال ما قاله رئيس الجمهورية ميشال عون، من أنه قرأ التقارير التي تحذر من وجود مواد خطيرة بالمرفأ؟" قبل وقوع الانفجار.

وكان الرئيس اللبناني قد تحدث للصحافيين المعتمدين في القصر الجمهوري في السابع من أغسطس الماضي بشأن علمه بتخزين المواد المتفجرة في مرفأ بيروت.

ووقع انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس 2020، وأسفر عن سقوط أكثر من 200 قتيل ونحو 7 آلاف جريح، فضلا عن دمار مادي هائل في الأبنية.

وفي بلد شهد خلال السنوات العشرين الماضية اغتيالات وتفجيرات وحوادث عديدة لم يكشف النقاب عن أي منها، إلا نادرا، ولم يحاسب أي من منفذيها، لا يزال اللبنانيون وعلى رأسهم أهالي 214 قتيلاً وأكثر من ستة آلاف جريح ينتظرون أجوبة عن أسئلتهم: من أتى بهذه الكمية الضخمة من نيترات الأمونيوم إلى بيروت؟ لماذا تُركت سبع سنوات في المرفأ ومن كان يعلم بها وبمخاطرها؟ وما هي الشرارة التي أدت إلى وقوع أحد أكبر الانفجارات غير النووية في العالم؟.

ويُشكك كثيرون في إمكانية التوصل إلى حقيقة ما حصل أو حتى محاسبة أي مسؤول سياسي أو أمني بارز.

وأمام هذه الاتهامات بالتسييس ، يتردد في لبنان سؤال واحد: هل يكمل بيطار عمله أم يلتحق بسلفه القاضي فادي صوّان الذي أُبعد عن القضية قبل أشهر؟

صدمة في إسرائيل بعد تجميد الولايات المتحدة دعمها للقبة الحديدية

القدس – أثار تجميد الولايات المتحدة لدعم بقيمة مليار دولار كان من المفترض أن يجري استخدامه لشراء المزيد من صواريخ وبطاريات القبة الحديدية في إسرائيل صدمة في تل أبيب، فيما عزا محللون إسرائيليون خطوة الولايات المتحدة إلى تدخل رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو في السياسة الأميركية ودعمه للجمهوريين في الانتخابات الفارطة.

وقالت هيئة البث الإسرائيلية الأربعاء إن "عددا من أعضاء الحزب الديمقراطي المنتمين إلى ما يسمى بالجناح التقدمي حالوا دون إقرار البند الذي ينص على منح إسرائيل مساعدات بمبلغ مليار دولار لتمويل وحدات اعتراض يتم استخدامها في منظومات القبة الحديدية".

ونقلت الهيئة عن مصدر إسرائيلي لم تحدد اسمه قوله "ثمة أغلبية داخل مجلسي الشيوخ والنواب لإقرار المساعدات الطارئة لدولة إسرائيل، لكن الجناح التقدمي داخل الحزب الديمقراطي أصبح بيضة القبان مع أن المساعدات ستتم المصادقة عليها في نهاية المطاف".

ولفت موقع "والا" الإخباري الإسرائيلي إلى أنه "قبل ساعات قليلة من التصويت على قانون الميزانية في مجلس النواب الأميركي، أعلن البعض من أعضاء الكونغرس أنهم لن يصوتوا لصالح الميزانية إذا تضمنت بند القبة الحديدية".

وأضاف "بعد المعارضة تم حذف هذا القسم من قانون الموازنة وسيتم إدراجه في قانون ميزانية الدفاع الذي سيتم طرحه للتصويت في غضون بضعة أشهر فقط".

ويرى مراقبون أن إزالة قسم القبة الحديدية من قانون الموازنة الأميركية هو تأخير كبير في نقل مساعدات إضافية لإسرائيل، وهو حدث نادر لا يوافق فيه الكونغرس على تقديم مساعدات لإسرائيل لأغراض دفاعية المقاصد.

واعتبرت أوساط سياسية إسرائيلية أن منع نواب ديمقراطيين التصويت على بند المساعدة هو نتاج أخطاء الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة بنيامين نتنياهو.

وكتب وزير الدفاع الأسبق موشيه يعالون في تغريدة عبر تويتر الأربعاء "رفض مجموعة من الديمقراطيين الموافقة على مساعدة القبة الحديدية هو ثمرة تدخل حكومة نتنياهو السافر في السياسة الأميركية عبر دعم الجمهوريين".

وأضاف يعالون "من الجيد أن حكومة التغيير بدأت في التصحيح"، في إشارة إلى حكومة نفتالي بينيت.

ومن جانبه قال وزير الخارجية يائير لابيد في تغريدة على تويتر الأربعاء "بعد سنوات أهملت فيها الحكومة السابقة الكونغرس والحزب الديمقراطي، وألحقت أضرارًا كبيرة بالعلاقات الإسرائيلية – الأميركية، نحن اليوم نعيد بناء علاقة ثقة مع الكونغرس".

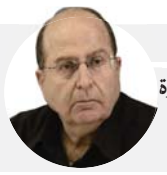

موشيه يعالون

الخطوة الأميركية ثمرة دعم حكومة نتنياهو للجمهوريين

والعام الماضي منحت واشنطن إسرائيل مساعدات مالية بلغت 3.8 مليار دولار كجزء من التزام سنوي طويل الأمد، ضمن اتفاق وقعه الرئيس الأسبق باراك أوباما عام 2016 يمنح تل أبيب حزمة مساعدات تبلغ 38 مليار دولار خلال 10 سنوات، تخصص كلها لأغراض عسكرية.

وتحصل تل أبيب من واشنطن على صواريخ تامير الاعتراضية المستخدمة في منظومة القبة الحديدية، وثمن الصاروخ الواحد 50 ألف دولار.

وخلال الحرب التي شنّها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة بين العاشر والحادي والعشرين من مايو الماضي تم استخدام أعداد كبيرة من صواريخ منظومة القبة الحديدية المضادة للصواريخ في التصدي للقذائف التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية من قطاع غزة على المناطق الإسرائيلية.

وتسبب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة بتدمير واسع في الوحدات السكنية والبنى التحتية وفاقم مستويات الفقر.

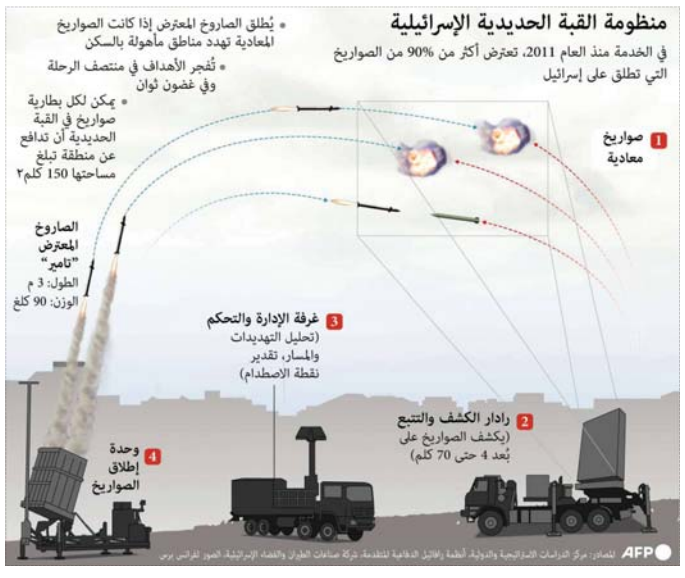

تسهيلات أممية لمساعدة الجيش اللبناني

بيروت – أعلنت المنسقة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان جوانا فرونتسكا أن الأمم المتحدة تسعى إلى اعتماد آلية لتسهيل تحويل مساعدات نقدية إلى الجيش اللبناني والقوى الأمنية.

وكثفت الدول الغربية مؤخرا دعمها العسكري واللوجستي للجيش اللبناني لعدة اعتبارات على رأسها تعزيز سيادة الدولة ومنع انهيار آخر حصن أمن للبنانيين، إلا أن الدعم الغربي موجه أيضا لمواجهة تنامي قدرات حزب الله العسكرية التي قد يستغلها لفرض أجنداته الداخلية والإقليمية.

وقالت فرونتسكا "إن الأزمة التي يعاني منها لبنان تؤثر على القدرات العملانية للجيش اللبناني. وبالتالي، فإن الحاجة إلى دعمه أمر ملح أكثر من أي وقت مضى".

وأشارت إلى أن "القرار 2591، الذي تبناه مجلس الأمن الدولي، يتضمن في فقرته العاشرة الدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي للجيش. ولذلك، أدعو الزملاء الحاضرين إلى الاستفادة من هذا القرار في السعي إلى فعل كل ما هو ممكن لمساعدة الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية اللبنانية".

ويتنامى الاستياء في صفوف قوات الأمن والجيش بسبب انهيار العملة الذي أدى لمحو أغلب قيمة رواتبهم.

جوانا فرونتسكا

الحاجة إلى دعم الجيش اللبناني أمر ملح أكثر من أي وقت مضى

وانخفضت قيمة الليرة اللبنانية 90 في المئة منذ أواخر 2019 في انهيار مالي يشكل أكبر تهديد لاستقرار لبنان منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990

وينظر للجيش اللبناني منذ فترة طويلة على أنه مؤسسة تمثل نموذجا نادرا يجسد الوحدة والفخر الوطني. وأدى انهيار الجيش في بداية الحرب الأهلية عندما انقسم وفقا لانتماءات طائفية إلى تسريع انزلاق لبنان لسيطرة الميليشيات. وتتطلع الدول الغربية إلى دور أكبر للمؤسسة العسكرية اللبنانية نظرًا لما تتمتع به من تقدير من كافة القوى السياسية في الداخل اللبناني، وستكون الدعائم الأساسية لذلك الدور ترجيح كفة الردع العسكري للدولة في مواجهة تنامي قدرات حزب الله العسكرية، لمنع أي ضغوط من الحزب لتحقيق مصالح سياسية في الداخل اللبناني أو تجاه ملفات إقليمية.

وفي مؤتمر افتراضي عقد في وقت سابق برعاية وزارة الخارجية الأميركية ناقشت واشنطن وفرنسا خطط تعزيز التعاون العسكري، فيما جددت واشنطن التزامها بدعم الجيش اللبناني من خلال الإعلان عن 120 مليون دولار في شكل مساعدات تمويل عسكري خارجي إلى لبنان للسنة المالية 2021، وهو ما يمثل زيادة مقدارها 15 مليون دولار عن مستويات السنة الماضية.

وفي المقابل، قال مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إن إدارة الرئيس جو بايدن ترغب في تفعيل قدرات الجيش اللبناني للتصدي لحزب الله واحتواء نفوذ إيران في لبنان.

حماس ترفض الانتخابات البلدية الفلسطينية

غزة (الأراضي الفلسطينية) – أعلنت حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة رفضها إجراء انتخابات المجالس البلدية والقروية "المجزأة" التي قررت السلطة الوطنية الفلسطينية إقامتها في ديسمبر المقبل، مشددة على ضرورة إجراء انتخابات شاملة.

وفي مؤتمر صحافي عقدته الحركة الأربعاء في مدينة غزة، قال الناطق باسم حماس حازم قاسم إن "إعلان السلطة (الفلسطينية) عن انتخابات قروية مجزأة استخفاف بالحالة الوطنية والشعبية، وحرف للمسار الوطني العام لن تكون حركة حماس جزءا منه".

وشدد على أن "الانتخابات الشاملة هي الخيار الصحيح"، مؤكدة "جهوزيتنا لانتخابات شاملة، متزامنة أو وفق جدول زمني محدد متفق عليه وطنيا تشمل انتخابات المجلس الوطني (لمنظمة التحرير الفلسطينية)، والتشريعي، والرئاسة، والمجالس المحلية والنقابية والاتحادات الطلابية".

وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية الجدول الزمني للانتخابات القروية والبلدية في الأراضي الفلسطينية بعدما أصدرت الحكومة الفلسطينية التي يرأسها محمد أشتيه، قرارا بإجرائها في 11 ديسمبر المقبل على مرحلتين.

وستجري هذه الانتخابات في حوالي 387 قرية ومدينة، فيما تم تأجيلها في 90 بلدة ومدينة كبرى لمرحلة ثانية، حسب ما أفادت لجنة الانتخابات.

وجرت آخر انتخابات قروية وبلدية في الأراضي الفلسطينية في عامي 2017 – 2018 وفازت حركة فتح التي يترأسها الرئيس محمود عباس، بغالبيتها وقاطعتها حركة حماس ومنعت إجراءها في قطاع غزة.

ويفترض حسب القوانين الفلسطينية أن تجري الانتخابات كل أربع سنوات.